رياح التغيير الديمقراطي آتية لا ريب فيها

وصفة ديمقراطية عاجلة لبلدان المنطقة

(٢-٢)

كاظم حبيب

يبدو ان عاملين اساسيين سيجعلان من عالمنا الجديد مليئاً بالمخاطر واحتمال نشوب حروب محلية واقليمية ما لم تبادر القوى العقلانية في هذا العالم وعبر الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي على الرغم من اختلالاته الى التصدي لهذا الواقع ومحاولة تغييره وهما:

١- الفهم المتحيز لعملية العولمة الموضوعية الجارية في العالم منذ اكثر من عقدين من جانب الليبراليين والمحافظين الجدد في الولايات المتحدة الامريكية وقوى مماثلة لها في بعض الدول الاوروربية، والركض المتسارع وراء المصلحة الخاصة وتحقيق اقصى الارباح لهذه الدولة الاعظم ورغبتهم في فرض هيمنتهم وارادتهم وسياساتهم الليبرالية الجديدة على بقية دول العالم بطرق التهديد وفرض المقاطعة والعقوبات الاقتصادية والحصار وشن الحروب الاقليمية، مما تثير المصاعب والتناقضات والصراعات ثم النزاعات التي يمكن ان تتخذ صيغاً متطرفة كالحرب الاستباقية او الوقائية..الخ، ان هذه الحالة تعني من دون ادنى شك ترويج ارهاب الدولة الاعظم على العالم كله وهو امر لا يمكنه ان يستمر طويلاً اذ ان هذا سيصطدم عاجلاً ام آجلاً بسياسات دول اخرى آخذة بالتقدم والتطور السريع مثل الصين وروسيا الاتحادية واليابان ودول جنوب شرقي آسيا.

٢- وجود عالم متخلف علمياً وتقنياً وانتاجياً يعاني الفقر والمرض والبطالة وهو يعيد انتاج كل ذلك يومياً على الرغم منها ما يملكه من ثروات في باطن الارض وعلى سحطها مما يمكن ان يشكل مصدر خطر جديد على العالم بسبب الارهاب الذي يمكن ان يصدر عن قواه الدينية المتطرفة التي تمنع عملياً تحقيق عملية التنوير والنهضة في بلدانها وتمارس الاستبداد ولنا في سلوك القوى الدينية المتخلفة والمتطرفة في السعودية والسودان والجزائر والعراق الراهن وفي غيرها من دول المنطقة ما يؤكد ذلك. كما توجد قوى قومية يمينية شوفينية تمنع عن القوميات الاخرى حقوقها المشروعة والعادلة، مثلما كان عليه الحال في العراق، او كما هو عليه الحال في المغرب والجزائر او حتى ما هو عليه الان في جنوبي وغربي السودان. وفي هذه البلدان يزداد الخوف من المستقبل ومن فقدان الامل في الحصول على عمل يضمن لقمة العيش الكريمة للفرد والعائلة وبالتالي يكون هؤلاء ارضاً سهلة ومحروثة لزرع دعايات ونشاط القوى الدينية المتطرفة والمعادية للحضارة الاوروبية المتقدمة ولعملية التنوير الضرورية في البلدان، اذ يمكن كسب جمهرة واسعة من سكان هذه البلدان الى نشاطات ارهابية ضد الدول الغربية وضد الاتجاهات العقلانية في بلدان منطقتي الشرقين الادنى والاوسط، ومنها الدول العربية اضافة الى الدول المغاربية. كما يمكن ان تتواصل الهجرة الجماعية من هذه البلدان الى بلدان اوربا الغربية وامريكا الشمالية واستراليا وغيرها هرباً من الاوضاع الاقتصادية والمعيشية وبسبب الممارسات الارهابية والقمعية لحكومات بلدانها. ولكن هناك من المؤشرات على الصعيد الدولي ما يمكنه ان يحد من العامل الاول بسبب الدور الذي تلعبه دول الاتحاد الاوروبي في هذا الصدد والتي عانت حربين عالميتين ومشكلات معقدة وبسبب قربها من آسيا وافريقيا وما يمكن ان يعنيه ذلك بالنسبة لشعوبها وبلدانها اضافة الى مقاومة الشعوب مثل هذه السياسة بما في ذلك الشعب الامريكي وتطور الاحتجاج العالمي على سياسات الولايات المتحدة ونمو ظاهرة العداء للولايات المتحدة بسبب تلك السياسات التي تمارسها.

ويجد المتتبع لاوضاع الدول الاوروبية والولايات المتحدة ذاتها بروز تيارات وحركات فكرية وسياسية اخرى غير تيار المحافظين والليبراليين الجدد التي تفهم موضوعية العولمة الجارية بطريقة افضل واكثر حرصاً على عالمنا الراهن وتسعى الى تنشيط رياح التغيير الديمقراطي في العالم كله، بما في ذلك دول منطقتي الشرقين الادنى والاوسط.

من يتابع ادبيات القوى المحافظة والليبرالية الجديدة في الولايات المتحدة وبريطانيا او في غيرها من الدول يجد انها هي الاخرى تتحدث عن ضرورة اجراء التغيير الديمقراطي في هذه البلدان ورفع هذا الشعار من جانب تلك القوى ومن قوى ديمقراطية في الدول العربية وفي بقية دول المنطقة لا يعني التطابق في الرأي او الفهم المشترك والموحد لهذا التغيير الديمقراطي المطلوب في جميع مناحي الحياة. ففهم المحافظين والليبراليين الجدد يعني بالدرجة الاولى فرض تصورهم وهيمنتهم في النماذج التي يريدون اقامتها في عالمنا الراهن في حين يفترض ان يعني التغيير الذي تطمح اليه شعوب المنطقة هو سيادة الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان والاستقلال والسيادة الوطنية والتصرف الحر في اتخاذ القرارات المختلفة..الخ. ومع ذلك لا اجد ضيراً ان نلتزم بشعار التغيير الديمقراطي في بلداننا حتى لو رفعه من يحتمل ان يسعى الى استخدامه بطريقة خاطئة وغاية اخرى. اذ ان المهم ماذا نقصد نحن بذلك وكيف نسعى اليه؟

ولا بد لي من ان اشير في هذا الصدد الى صواب التحذير الذي اشار اليه العديد من الكتاب والصحفيين العرب وغير العرب ومفاده ان العديد من حكومات دول المنطقة يحاول الالتفاف على رياح التغيير الديمقراطي من خلال ادخال بعض (التعديلات والتحسينات المحدودة جداً والقاصرة جداً) على بعض مجالات نظمها الاستبدادية الراهنة، كالتربية والتعليم الديني. كما يجري الان في السعودية اذ ان مثل هذه الاجراءات يفترض الا تخفي اهدافها على احد وان تفضح لمصلحة التغيير الديمقراطي في هذه البلدان. ويبدو لي ولغيري أن الحملة الامريكية لعملية التغيير الديمقراطي في بلدان الشرقين الادنى والاوسط يمكن ان تنفعنا ان ادركت قوانا الديمقراطية سبل الافادة منها لمصلحة شعوبنا من خلال فرض التغيير الفعلي على نظم وسياسات واجراءات حكوماتها، اذ ان حكومات هذه البلدان ستركع امام الارادة الامريكية وليس امام ارادة شعوبها. ولكن ما المقصود بهبوب رياح التغيير الديمقراطي في هذه المنطقة؟

هبوب رياح التغيير الديمقراطي في منطقتي الشرقين الادنى والاوسط تعني ثلاث مجموعات من السياسات المتشابكة التي لا يمكن تجاوزها او الزوغان عنها لمن يريد فعلاً تحقيقها وهي :

اولاً: ان نكون جزءاً من العالم الذي نحن فيه ونتفاعل معه ونتأثر ونؤثر فيه الا ننغلق على انفسنا، ان ندخل عالم العولمة التي لا مناص منها ونحن على بينة من امرنا وفهم لطبيعتها ووعي لجوانبها الايجابية وجوانبها السلبية، وادراك منا بأنها عولمة رأسمالية استغلالية في كل الاحوال، وبالتالي كيف يمكن التعامل معها لمصلحة شعوبنا وبلداننا بدلاً من انزال اللعنات غير المفيدة عليها، ومحاولة تقليص تأثيراتها السلبية الراهنة بسبب السياسات العولمية الخاصة بها التي تمارسها الدولة الاعظم حالياً كما تحاول فرضها على الدول الاخرى. والعالم المعولم ليس الولايات المتحدة الامريكية وحدها، بل الدول الاوروبية وهي دول رأسمالية ايضاً وبعض الدول الاخرى، ولكنها ذات اتجاهات اقل حدة من الاتجاهات المحافظة والليبرالية الجديدة في الولايات المتحدة. لا يمكن لأي بلد من بلداننا تجاوز العولمة وعليه بدلاً من الخضوع للمخاوف الدخول اليها بثقة النفس والعمل على الافادة القصوى منها لمصلحة دول المنطقة وعبر التعاون الصادق والوثيق في ما بينها. وولوج العولمة يعني الافادة من منجزات الثورة العلمية والتقنية، من ثورة الانفوميديا الجارية، والتخلص من التخلف الراهن الذي يعانيه اغلب دول المنطقة. ولا يتم ذلك الا بوضع برنامج مشترك لدول المنطقة يساعدها على تقليص تكاليف الدخول الى العولمة ويحميها نسبياً من الجوانب السلبية فيها، ولاسيما أن الفجوة كبيرة جداً ومتعددة الجوانب بين الدول المتقدمة وبين البلدان النامية التي تشكل منطقتنا جزءاً منها. والدخول إلى العولمة يطرح المجموعة الثانية من السياسات والإجراءات، وهي:

ثانياً: البدء الثابت والصادق نحو إقامة المجتمع الدستوري والديمقراطي الحر الذي يعترف بجميع مبادئ شرعة حقوق الإنسان وكل الوثائق والعهود الدولية والإقليمية الخاصة بهذا الصدد. إن المجتمع الديمقراطي الذي يستوجبه العصر يقر مبادئ متطورة باستمرار ومرتبطة بتطور المجتمع والتغيرات البنيوية الجارية عليه. وأبرز تلك المبادئ:

❖وضع دستور مدني ديمقراطي حديث في جمهورية ديمقراطية.

❖ضمان الفصل الكامل بين السلطات الثلاث وتكاملها في آن واحد في الدستور، وكذلك الفصل التام بين الدين والدولة والالتزام الكامل بتنفيذ هذه المبادئ.

❖الاحترام الكامل لاستقلال القضاء عن السلطتين التشريعية والتنفيذية.

❖إقامة المحكمة الدستورية العليا في البلاد لفض المنازعات بين الحكومة والبرلمان أو بين المحافظات أو بين المؤسسات أو بين أفراد المجتمع.. الخ.

❖إقامة حياة برلمانية حرة في ضوء الدستور الديمقراطي وإجراء انتخابات دورية ديمقراطية نزيهة.

❖التداول الديمقراطي البرلماني السلمي في ضوء نتائج الانتخابات، مع الاحترام الكامل لرأي الأقلية البرلمانية.

❖الحكومة مسؤولة أمام البرلمان الذي يمثل الشعب.

❖الاعتراف بالحقوق القومية لجميع القوميات ومنحها حقها في تقرير مصيرها، سواء بالانفصال أم الاتحاد الاختياري في دولة مركزية أو فيدرالية على وفق اختيار القوميات الأخرى والاعتراف بالحقوق القومية الثقافية والإدارية للأقليات القومية والمساهمة في التطوير الثقافي لكل القوميات والأقليات القومية والاتفاق الديمقراطي على استخدام لغة أو أكثر في المعاملات الرسمية وفي الدراسة في مختلف المراحل، على سبيل المثال اللغتان العربية والكردية في العراق وفق قانون ينظم ذلك وفق أحدث وأفضل التجارب أو اللغتان العربية والأمازيغية في الدول المغاربية.

❖ضمان اللا مركزية إلى جانب الفيدرالية في إدارة شؤون المحافظات.

❖ممارسة الاستفتاء الشعبي في بعض أهم القضايا التي تمس المجتمع كله وتفوق أهمية رأي ممثلي الشعب المنتخبين للبرلمان.

❖احترام جميع الأديان والمذاهب والاتجاهات الفكرية والسياسية الديمقراطية ورفض التدخل في شؤونها ومنحها الحرية الكاملة في ممارسة طقوسها الدينية والمذهبية وضمان حرية العقيدة.

❖تحريم العنصرية والتمييز العنصري والديني والمذهبي والفكري ورفض إقامة أحزاب أو جمعيات تنادي بالعنصرية والعنف والإرهاب ومكافحتها بطرق ديمقراطية وفي ضوء الدستور.

❖تحريم التطرف الديني والمذهبي وممارسة العنف والعمليات الانقلابية لفرض الفكر الديني والمذهبي على المجتمع.

❖المساواة التامة في الحقوق والواجبات بين المرأة والرجل وتحريم اضطهاد المرأة وسلب حريتها بأي شكل كان ومنع تعدد الزوجات وضمان حق المرأة في ممارسة العمل والاستقلال الاقتصادي. إضافة إلى حماية ورعاية الطفولة.

❖ضمان كامل للتعددية الفكرية والسياسية والدينية والمذهبية في المجتمع.

❖حرية تشكيل الأحزاب والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني والنوادي الثقافية والفنية والرياضية.

❖ضمان حرية النشر والكلام والصحافة والتجمع والتظاهر والتمتع بجميع حقوق المواطنة بصورة متساوية. الجميع متساوون أمام القانون الديمقراطي.

❖ضمان التوزيع العقلاني للثروة في المجتمع والحفاظ على العدالة الاجتماعية وضمان الحقوق المشروعة في حالة التقاعد والشيخوخة والعجز والمعالجة الطبية.. الخ

ثالثاً: التزام الدولة الديمقراطية الثابت بتنفيذ عدد من المسائل الجوهرية، نشير إلى أبرزها فيما يلي:

١- الاستخدام العقلاني للموارد في ضوء اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يجمع بين آليات السوق والضمانات الاجتماعية للمنتجين الفعليين والكادحين في المجتمع. وهذا يعني الافادة القصوى من القطاع الخاص ودوره في عملية التنمية مع مشاركة قطاع الدولة في المواقع الاقتصادية مثل الاستثمار في الموارد الأولية كالنفط والخامات الأخرى. وجملة من مشاريع الخدمات العامة التي يمكن أن يساهم القطاع الخاص فيها أيضاً.

٢- توزيع وإعادة توزيع عقلانيين للثورة الاجتماعية أو الدخل القومي بما يساهم في إغناء الثروة وتحسين مستوى معيشة المجتمع ويحد من الاستغلال في مجتمع العلاقات الرأسمالية أو اقتصاد السوق الاجتماعي.

٣- وضع برامج تمثل الاتجاهات العامة للتنمية الاقتصادية والبشرية، مع الاهتمام الخاص بالتنمية الإقليمية بما يحقق التوازن في جميع مناطق هذه البلدان ويساعد على استثمار الخيرات المادية والقوى البشرية فيها لصالح تطورها وتقدمها المشترك. ويفترض

٤- تطوير القوى البشرية ابتداءً من مكافحة الأمية والجهل إلى التأهيل المستمر للقوى العاملة وتطوير البحث العلمي والدراسة في مختلف المراحل وضمان التعليم المجاني والدراسة الإلزامية إلى مستوى الدراسة المتوسطة (نهاية الصف التاسع).. الخ.

٥- تأمين علاقة عقلانية بين التنمية الصناعية والزراعية وبقية قطاعات الاقتصاد الوطني وبين المدينة والريف بما يساعد على خلق وحدة عضوية ديناميكية في عملية إعادة الإنتاج في اقتصاديات هذه البلدان وتأمين التطور المستمر للتقنيات المستخدمة في الإنتاج والخدمات والمجتمع ومكافحة البطالة والحد من المعدلات العالية لنمو السكان.

٦- ضمان التنسيق ومحاول خلق تكامل اقتصادي بين مجموعات من هذه البلدان وصولاً إلى مستوى أرفع من التنسيق والتكامل في ما بين دول المنطقة، وإقامة العلاقات الاقتصادية مع جميع بلدان العالم وفق أسس ديمقراطية وضمان المنفعة المتبادلة.

٧- إقامة علاقات حسن جوار وصداقة مع جميع الدول المجاورة والالتزام بحل الخلافات بالطرق التفاوضية السلمية وعبر المؤسسات الدولية المختصة.

٨- العمل من أجل إقامة نظام أمني يشمل دول المنطقة جميعها ويكفل من قبل مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة بما يضمن سيادة واستقلال جميع الدول، وكذلك الابتعاد الكامل أو التخلص من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة المحرمة دولياً وجميع الأسلحة الهجومية والاقتصار على جيش محترف صغير لأغراض ضمان أمن الحدود الدولية.

إن شعوب وبلدان المنطقة أمام تحديات القرن الحادي والعشرين، ولا يمكن وفق النظم السياسية والاجتماعية القائمة في هذه البلدان تحقيق ما تصبو إليه هذه الشعوب، ولهذا لابد من عملية تغيير واسعة وجذرية تمارسها الشعوب بطريقة ديمقراطية سلمية، ولابد للمجتمع الدولي من دعم هذه العملية، إذ بغيرها ستتخذ الأوضاع طرقاً أخرى لا محالة. إن الوقوف بوجه عملية التغيير والتصدي للرياح القادمة من كل صوب وحدب ستكنس من طريقها من يرفض الانصياع لقوانين التطور الاجتماعي الموضوعية. فالمراوغة والزوغان عن الطريق الصحيح من جانب حكومات بلدان الشرقين الأدنى والأوسط ومن جانب بعض القوى القومية والدينية المتطرفة والمتعصبة لن ينقذها من المصير المحتوم إلا لفترة قصيرة. وتقع على عاتق جميع القوى الديمقراطية في بدان هذه المنطقة مهمة النهوض بهذه العملية وتعبئة الجماهير حولها وضمان ممارسة الضغوط المتزايدة لتحقيقها.

كما تتحمل الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، بغض النظر عن وضعه وبنيته الراهنة، مهمة العمل على معالجة المشكلات المعقدة التي تعجز البلدان منفردة عن حلها وتحتاج إلى دور ودعم الآخرين قبل أن تنشأ حالة استحالة معالجة تلك المشكلات وتفرض الحرب نفسها كما حصل في حرب الخليج الثالثة. إن تضافر جهود القوى الديمقراطية على الصعيدين الدولي والإقليمي وكذلك في كل بلد من البلدان من شأنه أن يدفع بعملية التغيير الديمقراطي المنشودة إلى الأمام ويعجل من وتيرتها ويساعد على وضعها على الخط الصحيح، بدلاً من التلاعب بها كما يحصل اليوم في كل من السعودية وليبيا أو كما يحصل في سياسة إسرائيل إزاء قضية الشعب الفلسطيني وإزاء الأراضي العربية المحتلة في كل من سوريا ولبنان.

قيم الاستبداد الذكوري في الذهنية العربية

مهدي النجار

في مقالنا هذا نستبعد الخوض في -او نتغاضى عن ثلاث قضايا:

القضية الاولى: عدم مناقشة الخطاب المعلن للحركات او التنظيمات السياسية والاجتماعية والدينية التي تزعم ان التجمعات النسوية تؤيدها لانها تعبر عن تطلعات المرأة وبذا تكسب في خطابها المتعاطف مع الاناث نصف اصوات المجتمع وتضيف ارقاماً مرموقة لصالح صناديقها الانتخابية، في حين نجد ان ثقافة هذه التنظيمات تركن الى تصورات تقليدية مريحة تستبد بها نزعة ذكورية مفرطة تسوغ الطرد الهوسي للانثى وتحيط قيمها التراثية باطر تحريمية قاسية تحت ذريعة التقاليد والاعراف متغافلة عن ان هذه التقاليد والاعراف هي ظواهر تاريخية وهي ثمرة اجتهاد بشري تخضع للبحث والنقد والمناقشة.

القضية الثانية لا يهدف مقالنا لتحرير الوضع النسوي من العذابات لان مثل هذا النحو يتطلب التحليل الواقعي لاقتصاديات الاجتماع العربي الذي آل في هشاشته الى تهميش الناس في عمارات اقتصادية راكدة كما هو حالنا في الاستخراج البترولي، هذا النمط من الواقع الاقتصادي تطلب تدريب الذوات الذكورية المالكة، الملك، الرئيس، وافراد عائلته على سلوك طرز عيش ذكورية ترفة وباذخة وانيقة ومترفعة تفرض حرماً قمعياً على الآخرين -من كلا الجنسين- لان يسلكوها عبر حيازات مالية وعقارية واسعة وامتلاكات آلية وآدمية مسرفة (زوجات، اماء، سرايا، قينات، جواري، عاهرات، خدم مخصيين، شعراء اذلاء وكتاب فكاهة ودجل ووعاظ وندماء...الخ). اذن فمثل هذا النحو الهادف لتحرير المرأة يقتضي تحليلاً للمضمار الاقتصادي والسياسي الا انه من الخطأ الشائع القول أن تحرير المرأة يتوقف عند ذلك التحليل، ثم يأتي المضمار الذهني لاحقاً او تابعاً فالحقيقة هي تساوق هذه المضامير مع بعضها بل في مجتمعات غير متعلمنة وغير متعلمة تكون التصورات قوة لا شعورية ضاربة في نخاع العقل الجماهيري من يساره الى يمينه، قوة رهيبة تطور نفسها بآليات ذهنية زائفة، مرقعة ومؤولة، عقول واسعة متبحرة في تقديس وشرح اللا معقول.

القضية الثالثة: استبعاد الموضوعة النفسية الهامة التي يجب ان يخضع من اجلها وان يؤهل طفلاً حديث الولادة (او مولوداً) لان يكون انثى تناولت هذه الموضوعة بتحليل قدير وبالغ الاهمية نوال السعداوي في جزأي كتابها: (المرأة والجنس) الجريئين.

علينا هنا مهمة تظهير الفارق النوعي (الاستبدادي) للجنس الذكري بشكله الكارثي في الذهنية العربية ومخيالها البعولي الشوفيني (البعل: المالك= الصاحب=الرب) حيث يمارس الايديولوجيون العرب في تكريسه لصالح طهرانية الذكورية ونتفحص اولاً بأول القيم البعولية التي اطلقت العنان لقولنا بتوصيف الذهنية العربية بهذه الصفة، أي صفة الاستبداد:

اولاً: قبل الخلق البشري، نستخلص بإيجاز من الحكمةالعربية القديمة (قبل الاسلام) ان الرجل هو ظل اله او الملك هو مرآة الاله، هناك في الفوق توجد: سلطة، قوة، اله، العلة والسبب لكل شيء (اشتق) (الاله) من (أل) اللاهوتية التي تعني (القوة) وكانت اسماءالاله مسبوقة بإشارتين (أل أل) اصبح فيما بعد (الله) بالادغام. (البنية الذهنية/ د. يوسف الحوراني/ دار النهار/ بيروت ١٩٧٨) ويتضح قبل خلق آدم ان سلطة الفوق هي سلطة ذكورية لان الرجل هو ظل اله ونستبعد بذلك ان تكون السلطة انثوية او ان يكون ملكوت السلطة ملكوتاً انثوياً ونستغرب لماذا كان العرب يقولون: ان الملائكة وهذه الاصنام (اللات والعزي ومناة) بنات الله وكانوا يبعدونها ويزعمون انهن شفعاؤهم عند الله ومن جهة ثانية يئدون بناتهم؟! ولا نعرف تفسيراً مرموقاً لهذين السلوكين عند العرب قبل الاسلام: عبادة بنات الله ووأد النساء واذا الموؤودة سئلت بأي ذنب قتلت) اذا صح اعتقادنا بأن (الوأد) كان ظاهرة دينية عبادية تقديم القربان وليس ظاهرة مجاعية او تنكيلية يزول الالتباس وتكون الوثنية العربية منسجمة مع نفسها في حقل (البنات) العبادة وتقديم القربان. قطع الاسلام التوحيدي دابر هذا التخليط الوثني وفرز بصورة حاسمة وقاطعة سلطة الله عن الشوائب الأنثوية فمن كبائر الاثم تسمية ملائكة الله تسمية اناث وفي مجال النذور والاخلاص للعبادة تكون للغلمان دون الإناث الا مريم (العابدة) التي قبلت مقام الذكر في النذور ولم تقبل قبلها انثى لاصطفائها على نساء العالمين (تفسير النسفي/ دار احياء الكتب العربية. بيروت/ ح٤) وعلى اساس هذا الفرز القاطع والحاسم سيرسل (الله) خلفاءه (ظلاله) الى الارض من الجنس الذكوري سواء قبل الخلق البشري: ابليس، اوبعد الخلق البشري: آدم.

ثانياً: الخلق البشري تختص قصة الخلق البشري بالجنس الذكوري (آدم) المخلوق من الطين اللازب (اللزج الطيب) ولا نعثر في اغلب مراجع قصة الخلق على كيفية مستقلة لخلق الجنس الانثوي (حواء) انما هي تابع او تخليق جزئي من جسد الرجل: (ان المرأة خلقت من ضلع وان اعوج شيء في الضلع اعلاه ان ذهبت تقومه كسرته وان تركته لم يزل اعوج) تتركز قصة الخلق الاسطوري للانثى في محورين:

اولاً: تبعية الخلق الانثوي.

ثانياً: سرمدية اعوجاج الانثى وعدم استقامتها وبذا وفرت الذهنية البعولية لنفسها من جراء هذا التشويه الخلقي عدة مكاسب:

١- السلطة الابدية الذكورية، ظل الله في الارض وخليفته الخليفة رجل وليس امراة، هذا المكسب في اصله هو مشروع مصادرة، هو اختزال، هو الغاء لسلطة الانثى وقد اعتقد سكان العراق القديم بأن الالهة مصدر السلطة وان نظام الحكم ينزل من السماء ممثلا بالحاكم او الملك واستبعد ان يكون الخليفة، الملك، الامير من الجنس الانثوي باستثناء الملكة بلقيس التي ملكت الناس وسرعان ما يقتحم عرشها من قبل الملك (الرجل) الخارق سليمان بن داود، ينكحها سليمان فتلد له غلاماً خليفة له.

٢- التبعية النكاحية: اعادة انتاج السلطة الذكورية عن طريق المناكحة، ذكور لاعادة السلطة وادامتها، اناث لاستمرار السيرورة الانتاجية.

٣- القوامة الذكورية: يقوم الرجال عليهن آمرين ناهين كما يقوم الولاة على الرعاة وسموا قواماً لسبب تفضيل الله بعضهم وهم الرجال على بعضهم وهم النساء بالعقل والعزم والحزم والرأي والقوة والغزو وكمال الصوم والصلاة والزكاة والنبوة والخلافة والامامة.. وملك النكاح - الرجل بيده عقدة النكاح لان الطلاق بيده - واليهم الانتساب هم اصحاب اللحى والعمائم (تفسير النسفي/ ح١) أي ان القوامة الذكورية بسبب كون النساء: نواقص الايمان، نواقص الحظوظ، نواقص العقول، ليس فقط النزعة الاستعلائية هي التي تسكن ذهن الفارس العربي صاحب (الشوارب) التي تهتز عند الهزائم انما تتعداها اى اعتبار المرأة مثل متاع يمكن غنمه في الغزو والحروب وتوغل الذهنية العربية الى ابعد من ذلك خوفاً من ان تخدش فحولة الرجل فتعلق اسباب سقوط آدم بامتحان الطاعة الآلهية وتمرده في الاكل من ثمار شجرة الخلد المنهى عن اكلها على كاهل المرأة وذلك بتلبيس حواء جانباً مهماً في جريمة السقوط: (تقدمت حواء- بعد ان حثها ابليس-فأكلت ثم قالت: يا آدم كل فإنني قد اكلت فلم يضرني، فلما اكلا بدت لهما سوآتهما وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة.. (الطبري/ تاريخ الامم والملوك ح١ص ٢٩) الجزاء : طرد آدم وتابعه الانثى من الجنة وتنزيله الى الارض وعلى الارض يستخدم ابليس من اهم وسائله الاغوائية الشريرة فتنة الانثى لاسقاط الرجل (المعصوم) في الامتحانات الدنيوية (المرأة شر كلها وشر ما فيها انه لا بد منها) على تلكم الاساسات الاستبدادية تقسم التوابع الأنثوية الى نوعين:

١- النوع الايجابي: المطيعات القائمات بما عليهن للازواج.

٢- النوع السلبي: العاصيات المترفعات عن طاعة الازواج (الناشزات) وقد فرضت عليهن جزاءات منها الجزاء النفسي (الوعظ) والجزاء الجنسي (الهجران) والجزاء الجسدي (الضرب).

تظل مسألة تصحيح القيم والتصورات حول المرأة من المعايير الدقيقة لولوج الازمنة المعاصرة وتغيير الاجتماع العربي نحو الافضل وهذه القيم العدوانية والامتهانية والوصائية لا تسكن في ذهن الرجل العربي وحده انما يشكل ذهن المراة نفسها احد الخزانات الكبيرة لقيم الذكورة الاستبدادية ونعتقد ان تحليل الاذهان الذكورية والانثوية ونقد اساساتها هي وسيلة من وسائل التصحيح للوصول الى حال سوي يتمثله قول كريم لا مطعن في سلامته: (النساء شقائق الجال).